

الى السيد وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

عراقيل الحصول على رخصة السكن

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

عرفت بلادنا تطورا سريعا في مجال النمو الديمغرافي، مما ترتبت عنه حاجيات ضخمة في مجال السكن والخدمات العمومية و التجهيزات الأساسية، فضلا عن خلق فرص العمل و التشغيل، سواء للسكان الحضرية أو القروية.

كما تعد رخصة السكن وثيقة ضرورية لتمكين الإدارة من التأكد من أن أشغال البناء المخصص للسكن قد تمت في احترام تام للقواعد و المعايير المنصوص عليها. و تسلم هذه الوثيقة من طرف السلطات المحلية من أجل استغلال الملك العقاري، و يتم عبر منصة رقمية حيث المعالجة رقمية بالكامل، و يتم طلب الترخيص من قبل مقدم الطلب حتي يتم توقيعه الكترونيا من قبل جميع أعضاء اللجنة المعنية، رئيس الجماعة ، الوكالة الحضرية، أمانديس، المحافظة العقارية ، اتصالات المغرب، الوقاية المدنية. و لكن المشكل يتمحور في تعذر بعض أعضاء اللجنة للقيام بمهامهم بسبب أذكار متنوعة، و يطيل الانتظار و ينعكس سلبا علي مقدم الطلب (المقاول أو المنعش العقاري) خصوصا و أنه يكون ملتزما بتسليم السكن داخل آجال محدد.

و عليه نساألكم السيدة الوزيرة المحترمة عن إمكانية تكليف مهندس معماري يكون محاورا رسميا و مكلفا بالسهر على طلب رخصة السكن و تتبع مراحلها مع جميع أعضاء اللجنة المكلفة إلى حين الحصول على الموافقة و يقوم ببرمجتها على المنصة الرقمية ؟ مع تحديد مدة زمنية لتسليم الرخص لطالبيها، و في حالة عدم التزام أعضاء اللجنة أو أحدهم بهذه المدة تعتبر الرخصة جاهزة و سارية المفعول. لذا نطلب منكم تحديد آجال محدد للحصول على رخصة السكن؟

كما نساألكم السيدة الوزيرة عن إمكانية تبسيط المساطر خصوصا عندما يتعلق الأمر بتعديل بسيط في المشروع مما ينعكس إيجابا للرفع من وتيرة الاستثمارات؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

ملیكة لحيان